**اللمحة العامة والأسس المنطقية**

|  |  |
| --- | --- |
| **المؤشر** | 1. النسبة المئوية للدول الأطراف المنخرطة بنشاط مع الدول الأطراف الأخرى في التعاون من أجل الصون
 |
| **عوامل التقييم الشامل** | يتم تقييم هذا المؤشر على أساس أربعة عوامل على الصعيد القطري ترصدها كل دولة طرف وتعد التقرير عنها: |
| 24-1 الشروع في التعاون الثنائي أو متعدّد الأطراف أو الإقليمي أو الدولي لتنفيذ تدابير صون التراث الثقافي غير المادي بشكل عام. | المادة 19التوجيه التنفيذي 86 |
| 24-2 الشروع في التعاون الثنائي أو متعدّد الأطراف أو الإقليمي أو الدولي لتنفيذ تدابير صون لعناصر محدّدة من التراث الثقافي غير المادي، لا سيما العناصر المعرّضة للخطر والعناصر الموجودة في أراضي أكثر من دولة واحدة والعناصر العابرة للحدود. | المادة 19التوجيه التنفيذي 13، والتوجيه التنفيذي 14، والتوجيه التنفيذي 15 |
| 24-3 تبادل المعلومات والخبرات حول التراث الثقافي غير المادي وصونه، بما في ذلك ممارسات الصون الجيّدة، مع الدول الأطراف الأخرى. | المادة 19التوجيه التنفيذي 156، والتوجيه التنفيذي 193 |
| 24-4 تقاسم الوثائق المتعلّقة بعنصر تراث ثقافي غير مادي موجود في أراضي دولة طرف أخرى مع هذه الأخيرة. | المادة 19التوجيه التنفيذي 87 |
| **العلاقة مع أهداف التنمية المستدامة والمؤشرات الأخرى** | **أهداف التنمية المستدامة:** مثل جميع المؤشرات، يدعم المؤشر الحالي الهدف 11-4 من أهداف التنمية المستدامة، "تعزيز الجهود الرامية إلى حماية وصون التراث الثقافي والطبيعي العالمي".**العلاقة بالمؤشرات الأخرى: بينما ركزت العديد من المؤشرات الأخرى على الجهود المبذولة داخل دولة ما لصون التراث الثقافي غير المادي الموجود على أراضيها، يبحث المؤشر الحالي، بالأخص، تعاون تلك الدول مع بلدان أخرى في صون التراث الثقافي غير المادي عامة وعناصر محددة من التراث الثقافي غير المادي الموجودة على أراضي أكثر من دولة، والعناصر العابرة للحدود. وبالتالي، فإنه يكمل المؤشران 9 و10 فيما يتعلق بالتوثيق، والمؤشر 19 المتعلق بممارسات الصون الجيدة. نظرًا لامتداد صون التراث الثقافي غير المادي ليشمل معظم المؤشرات، تعد الأنشطة المتناولة هنا مكملة لتلك الجهود المحلية. بينما يتعلق المؤشر 25 بالمؤسسات والجهات الفاعلة المنفذة لأنشطة التعاون الدولي في مجال الصون بما في ذلك تلك الموصوفة هنا.** |
| **الأسس المنطقية للإجراءات** | يعد أحد الأهداف الأربعة للاتفاقية "تحقيق التعاون الدولي والمساعدة الدولية." (المادة 1(د)). كما تحدد الاتفاقية التعاون الدولي ليشمل "تبادل المعلومات والخبرات [و] القيام بمبادرات مشتركة"، من بين جملة أمور أخرى (المادة 19). وتتعهد الدول "بأن تتعاون على المستوى الثنائي ودون الإقليمي والإقليمي والدولي" (المادة 19)، وبالتالي تتماشى إجراءاتها للتعاون الدولي مع المبادئ الأساسية للاتفاقية. كما يعكس التعاون الثنائي ومتعدد أطراف بين الدول روح التعاون التي تتسم بها الاتفاقية. |
| **المصطلحات الرئيسية** | * الإقليمية
* عناصر التراث الثقافي غير المادي
 |

**التوجيهات المحددة بشأن الرصد والتقرير الدوري**

|  |  |
| --- | --- |
| **فوائد الرصد** | **يمكن أن يساعد رصد هذا المؤشر كل دولة على تقييم مدى استفادتها من فرص التعاون مع الدول الأخرى، ومن إجراءات الصون التي تضطلع بها. كما يمكن أن يساعد الرصد في الكشف عن المزيد من الفرص، غير المستغلة بعد، لمثل هذا التعاون. وعلى الصعيد العالمي، يمكن أن يبرز رصد هذا المؤشر تعدد الإجراءات الثنائية والمتعددة الأطراف المتخذة بروح الاتفاقية، ولكن منفذة تنفيذًا مستقلًا عن الهيئات الإدارية للاتفاقية.** |
| **مصادر البيانات وجمعها** | قد يرغب المسؤولون عن الرصد واعداد التقرير في التشاور مع مكتب التعاون الدولي التابع لوزارة الثقافة والوزارات التنفيذية الأخرى، بما في ذلك وزارة الخارجية، التي قد تحتفظ بسجلات التعاون الثنائي ومتعدد أطراف مع الدول الأخرى. إذا كان لدى الدولة هيئة استشارية أو آلية تنسيق، ينبغي استشارة أعضائها بشأن التعاون الدولي الممكن أن يكونوا مشاركين فيه. كما يمكن الاتصال بمؤسسات التوثيق ذات الصلة للاستعلام عن تبادل وثائق مع بلدان أخرى.**مصادر البيانات المحتملة*** تقارير وسجلات مكتب تعاون دولي تابع لوزارة الثقافة ووزارات تنفيذية أخرى، بما في ذلك وزارة الخارجية
* تقارير وسجلات إدارة المحفوظات ومؤسسات توثيق أخرى
* شبكات وجمعيات مهنية للجهات الفاعلة في صون التراث الثقافي غير المادي
 |